



العيون في 15 شتنبر 2026

بيان تحالف المنظمات غير الحكومية الصحراوية بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية

بمناسبة إحياء المجتمع الدولي لليوم الدولي للديمقراطية، الذي كرّسته الجمعية العامة للأمم المتحدة تأكيداً على القيم الكونية للحكم الرشيد والمشاركة السياسية الحرة وحقوق وصون الحقوق والحريات الأساسية، يستحضر تحالف المنظمات غير الحكومية الصحراوية، بما يحمله من مسؤولية أخلاقية وقانونية وحقوقية، الفجوة العميقة القائمة بين هذه المبادئ الكونية والواقع المعيش لسكانة مخيمات تندوف، تلك البيئة التي ظلت منذ عقود رهينة وضع استثنائي يفترق إلى أدنى مقومات الشرعية الديمقراطية والتمثيل السياسي الحر، وإلى الحد الأدنى من الضمانات القانونية التي تثبت الوجود الإنساني والمدني للإنسان الصحراوي بوصفه شخصاً له حقوق قائمة الذات وليس مجرد رقم إحصائي ضمن كتلة سكانية مجهولة العدد والهوية.

وإذ تقع مخيمات تندوف جغرافياً وسيادياً ضمن التراب الجزائري، غير أن الدولة المضيفة كجهة مسؤولة قانوناً وأخلاقياً أمام المجتمع الدولي، اختارت أن تنصل من هذه المسؤولية وتسلم مقاليد التحكم الفعلي في مصير آلاف البشر إلى جهة البوليساريو، فتحوّلت المخيمات إلى منطقة رمادية مغلقة، خارج أي رقابة قانونية أو حقوقية حقيقية، وخارج متناول القانون الدولي الإنساني ذاته.

ونوه إلى أن هذا الفراغ القانوني المتعمد ليس زلة تقنية عابرة، بل هو تواطؤ صريح ينتج إفلاتاً شبه مطلق من المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة التي تطال حقوق السكان، ويحول المخيمات إلى فضاء محصن يتصرف فيه الطرف المسيطر دون حسيب ولا رقيب، وقد ظل الإنسان الصحراوي، منذ خمسة عقود رهينة الاحتجاز الفعلي في هذه الرقعة الصحراوية القاحلة، ولا يزال كائناً بلا هوية قانونية معترف بها، ليس مواطناً كاملاً الحقوق في بلد الاستضافة، ولا هو محصي ضمن تعداد سكاني مستقل وشفاف يكشف عدده الحقيقي وهويته، رغم مطالبة مجلس الأمن والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وعشرات المنظمات الحقوقية الدولية بذلك منذ عقود، حيث ثبت أن حرمان إنسان من هويته القانونية طيلة نصف قرن ليس إهمالاً إدارياً، بل هو جريمة مستمرة في حق الوجود المدني لمجموعة بشرية بأكملها، تجعل من مخيمات تندوف نموذجاً فاضحاً لبيئة لجوء مزوغة الشرعية، مصادرة الإرادة وعارية من أبسط مقومات الكرامة الإنسانية.

وبموازاة تخليد تحالف المنظمات غير الحكومية الصحراوية لليوم الدولي للديمقراطية، يود جلب انتباه الرأي العام الدولي والوطني والمحلي إلى أن إدارة مخيمات تندوف تتم وفق نظام الحزب الواحد، حيث تحتكر جهة البوليساريو كافة مفاصل القرار السياسي والإداري والأمني، دون أي هامش لتشكيل أحزاب سياسية معارضة أو هيئات مدنية مستقلة تنافس على تمثيل الساكنة، وتغيب عن هذا التنظيم أبسط مقومات الممارسة الديمقراطية، من انتخابات حرة ونزيهة، وتداول سلمي على السلطة، ورقابة مؤسساتية على تدير الشأن العام، حيث أفرغ هذا الاحتكار السياسي مفهوم التمثيل من محتواه، وجعل من أي بنية تنظيمية داخل المخيمات مجرد واجهة شكلية لا ترقى إلى مستوى الحكامة الديمقراطية التي يكرسها القانون الدولي لحقوق الإنسان بوصفها حقاً أصيلاً لكل إنسان في المشاركة في تدير الشأن العام الذي يمس حياته اليومية.

ويتأسف التحالف لإخضاع الفضاء العام داخل مخيمات تندوف لرقابة صارمة تخرس كل صوت مخالف، عن طريق توقيف واحتجاز نشطاء ومدونين بسبب احتجاجاتهم السلمية، في خرق صريح للمادة التاسعة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واللجوء إلى اعتماد رقابة ذاتية قسرية يفرضها الخوف من فقدان المساعدات أو الملاحقة، وقيود صارمة على التنقل تكبل النساء والشباب خصوصاً، حيث تنتج عن هذا الانغلاق تداعيات خطيرة متسلسلة، تتمثل في تعاضل الإفلات من المساءلة المغذي لاستغلال النفوذ وسوء تدير المساعدات، وإحباط شبابي متراكم قد ينزلق نحو العنف أو التطرف كبديل عن غياب التمثيل، واعتماد شبه كلي على الإغاثة المكرس للشاشة والمصادر لأي قدرة على المطالبة، والتوظيف السياسي الفج لل ملف الإنساني الذي يمنع الأفراد من التعبير الحر عن خياراتهم المصيرية، عودة كانت أو اندماجاً أو حلاً دائماً آخر.



إن تحالف المنظمات غير الحكومية الصحراوية، وهو يستحضر هذه المعطيات في هذه المناسبة الرمزية، يؤكد أن أي حديث عن الديمقراطية وحرية التعبير يظل منقوصا ما لم يترجم إلى ضمانات فعلية وملموسة لسكانة مخيمات تندوف. وعليه، فإن التحالف يدعو إلى:

1. إجراء تعداد وتسجيل مستقلين ومحايدين لسكانة المخيمات، تحت إشراف دولي فعلي بما يكفل لكل فرد مركزا قانونيا وهوية إنسانية موثقة تثبت وجوده.
2. فتح المجال أمام التعددية السياسية والمدنية داخل المخيمات، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت رقابة دولية مستقلة.
3. إنهاء كل أشكال الملاحقة أو الاحتجاز التعسفي في حق النشطاء والمعارضين، وضمان حرية الرأي والتعبير والتنقل وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
4. إحداث آليات مستقلة للمساءلة والشفافية في تدبير المساعدات الإنسانية، بمشاركة فعلية للنساء والشباب والفئات الهشة.
5. تمكين كل فرد من حقه في التعبير الحر عن خياره المصيري، بمنأى عن كل ضغط أو توظيف سياسي للملف الإنساني.

وإذ يجدد التحالف التزامه الثابت بالدفاع عن كرامة الإنسان الصحراوي وحقوقه غير القابلة للتصرف، فإنه يهيب بالمجتمع الدولي والمنظمات الأممية المختصة إيلاء هذا الملف ما يستحقه من عناية واستعجال، بما يليق بالمكانة التي تحتلها الديمقراطية وحرية التعبير في منظومة حقوق الإنسان الكونية.

تحالف المنظمات غير الحكومية الصحراوية